

تأسيس الاتحاد الكونفدرالي وموقف الولايات منه

كان المؤتمر القاري الثاني الذي عقد في العاشر من أيار عام ١٧٧٥ في الواقع هو الحكومة الامريكية لمعظم مدة حرب الاستقلال الامريكية، وفي ظل عدم وجود دعم تنفيذي حقيقي وغير مؤكد من الولايات الثلاث عشرة، عمل الكونغرس بأنعدام كفاءة ، فضلاً عن ان المال لم يكن يلبي سقف التطلعات وظلت الولايات تعد نفسها كيانات منفصلة تم جمعها فقط لإدارة الحرب، لكن قبل وقت قصير من توقيع اعلان الاستقلال في الرابع من تموز عام ١٧٧٦، ترأس جون ديكنسون ، لجنة بدأت في صياغة خطة لمشروع الاتحاد والتي أصبحت مواد الاتحاد الكونفدرالي لاحقاً، وبحلول عام ١٧٧٧ عرض الكونغرس القاري بنود الاتحاد على الولايات لغرض التصديق عليها.

تضمن دستور الاتحاد الكونفدرالي ثلاث عشرة مادة، جاءت مقدمته تسمية هذا الاتحاد والذي اطلق عليه (الولايات المتحدة الامريكية)، ونظمت بقية المواد شكل الاتحاد وطبيعته وحقوق الولايات، كما اختير في هذا العام ايضاً علماً وطنياً، اذ تقرر ان يكون علم الولايات المتحدة الثلاثة عشر من ثلاثة عشر شريطاً بالتناوب بين الأحمر والأبيض وان يكون الاتحاد ثلاثة عشر نجماً في حقل ازرق.

شهدت الولايات انقسامات كثيرة على شتى المستويات، فمنذ بدء تأسيس تلك الولايات كان لكل ولاية أنظمة اقتصادية وسياسية وتشريعية وقضائية وعسكرية خاصة بها، اذ استندت مستعمرات نيو انجلاند بشكل أساسي على التجارة البحرية، مقابل المستعمرات الجنوبية والتي كانت تتمحور حول الصادرات الزراعية، كما شملت الانقسامات الجوانب الدينية ايضاً، اذ تأسست بعض تلك الولايات لاسباب دينية ولطوائف متعددة.

كانت أنظمة الحكم السائدة في تلك المستعمرات منذ تأسيسها تختلف عن بعضها البعض من ناحية الشكل، فقد تمثلت الحكومة الملكية أو الإقليمية ويديرها حاكم يعين من قبل الملك البريطاني في ولايات نيو هامبشير، نيويورك، نيو جيرسي، فرجينيا، كارولينا الشمالية، كارولينا الجنوبية، وجورجيا، أما الحكومة الملكية التي كانت تدار من قبل مالك واحد أو أكثر وفق منح وامتيازات من الملك، فقد تمثلت بولايات بنسلفانيا، ديلاوير، وماريلاند، وأخيرا حكومة الميثاق ويتم فيها ضمان حقوق سياسية معينة للناس بموجب ميثاق ملكي، كانت في ولايات ماساتشوستس، كونيتيكت، ورودايلاند.

استمرت تلك الاختلافات ابان حرب الاستقلال اذ لم يمض عام كامل بعد عام ١٧٧٦ حتى صاغت ولايات فرجينيا ونيو جيرسي وبنسلفانيا وديلاوير وماريلاند وجورجيا ونيويورك دساتيرها الجديدة الخاصة بها كولايات مستقلة غير تابعة لسلطة استعمارية، اما كونيتيكت ورودايلاند فقد اعلنتا بان موثيقهما القديمة كانت متساوية مع احتياجاتهما لكن تخلتا فقط عن ولائهما للملك.

أجرى مندوبي الولايات بين الثاني عشر من تموز عام ١٧٧٦ والسابع عشرة من تشرين الثاني عام ١٧٧٧، عندما وافق الكونغرس أخيراً على مواد الاتحاد تغييرات جذرية قيدت ايدي الكونغرس بشدة وحررت ايدي الولايات، احد القرارات الحاسمة – قرار عدم منح الكونغرس السيطرة على الأراضي الغربية – اخر المصادقة على المواد حتى اذار عام ١٧٨١، وتم تصديق مواد الاتحاد الكونفدرالي من جميع الولايات في عام ١٧٧٨، باستثناء ولايتي ديلاوير وماريلاند، اذ صادقت ولاية ديلاوير على البنود في عام ١٧٧٩، اما ماريلاند فلم تصادق على البنود حتى عام ١٧٨١.

كان موقف ولاية نيوجيرسي ان صادقت على بنود الكونفدرالية في الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٧٧٨، وقد ابدى مندوبي الولاية لدى الكونغرس رأيهم والمتضمن التشديد على ضرورة ان تكون ملكية أراضي التاج البريطاني عائدة للولايات المتحدة، وانهم شعروا بخيبة امل نظرا لعدم وجود أي بند لتمكين الكونغرس من التصرف بهذه الأرض، ولكنهم في النهاية قرروا الالتحاق بالاتحاد المزمع تشكيله، معللين ذلك بانهم يأملون بان

الصراحة والعدالة للولايات وفي الوقت المناسب ستزيل استمرار عدم المساواة.

على الرغم من اعتماد بنود الاتحاد الكونفدرالي من قبل الكونغرس منذ الخامس عشرة من تشرين الثاني عام ١٧٧٧، إلا أن ديلاوير وماريلاند رفضتا التصديق على تلك البنود، وماريلاند بوجه الخصوص، بسبب حدوث نزاع بينها وبين بعض الولايات حول الأراضي الواقعة شمال غرب نهر أوهايو، اذ نشب صراع حول الإقليم الشمالي الغربي الذي يتكون من المنطقة الواقعة غرب بنسلفانيا، شمال نهر أوهايو، وشرق نهر المسيسيبي.

كانت مشكلة أراضي الغرب الأمريكية أهم القضايا التي اعاققت التصديق على بنود الاتحاد الكونفدرالي من تشرين الثاني عام ١٧٧٧ وحتى اذار عام ١٧٨١، اذ شكل موضوع التصرف في هذه الأراضي العامل الرئيس في النزاع بأكمله، ومن الجدير بالذكر ان بعض الولايات كان لها حدود غربية محددة، في حين ان البعض الآخر لديه مطالبات تمتد غربا لمسافات غير معروفة وكانت فرجينيا هي أهم هذه الولايات الأخيرة، وعلاوة على ذلك كان نشاط الثراء السريع الكبير في القرن الثامن عشر هو المضاربة على الأراضي، وقد شغلت مشكلة ما يجب فعله مع الأراضي الشاسعة غير المأهولة بين جبال الابالاش ونهر المسيسيبي، حيز كبير من مناقشات اللجنة التي أوكلت لها مهمة صياغة بنود الاتحاد، ومما تجدر الإشارة له ان هذه الأراضي قد تم التنازل عنها الى بريطانيا من قبل فرنسا عام ١٧٦٣، بموجب معاهدة باريس التي انتهت حرب السنوات السبع، وبالتالي عدتها الولايات الثلاثة عشر – ابان حرب الاستقلال – ملكا لها، كما كان لدى العديد من الولايات، ولاسيما فرجينيا ونيويورك وماساتشوستس، موانئ استعمارية قديمة تركت حدودها الغربية محددة بشكل غامض، وطالبوا بحقوق إقليمية في أجزاء شاسعة من البرية الشمالية الغربية.

من ناحية أخرى كان هناك رأي من داخل المؤتمر القاري ذهب الى إمكانية إعطاء مكافآت للمحاربين على شكل تنازلات عن الأراضي، نظراً لعدم قدرة المؤتمر القاري على فرض ضرائب يمكن من خلالها تمويل الجيش اثناء الحرب، ولا سيما بعد ان ظهر للعلن رغبة صريحة بالتوسع صريحة بالتوسع التدريجي نحو الغرب واضافته للاتحاد.

انتهت حرب الاستقلال الأمريكية عام ١٧٨٣ بتوقيع معاهدة باريس في الثالث من أيلول عام ١٧٨٣، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من التاريخ الأمريكي وطوال ما يقارب قرن كامل مرحلة كان محورها الأساس حقوق الولايات، اذ كانت القضية الدستورية المركزية هي مشكلة توزيع السلطة بين الولايات والإدارة الوطنية آنذاك، وتغلغت تلك الحقوق بشكل او بآخر في جميع المناقشات الايدلوجية والسياسية خلال تلك المدة، فانعكست تلك الاختلافات بدءاً على أداء الإدارة الكونفدرالية، ولم يكن التوافق حاضراً في اغلب المناسبات، وما برهن ذلك ان تم تقديم ثمان مقترحات لتعديل بنود الاتحاد الكونفدرالي، وتعزيز الإدارة الوطنية خلال المدة (١٧٨١-١٧٨٨)، لم يحظ أي منها بموافقة جميع الولايات.